

منسق التوصيات الدولية: الجهات المعنية في حكومة الاقليم ملزمة بتنفيذ قرارات المحكمة في حادثة الاعتداء على طفلة ذات سبع سنوات

انتشر في الايام الاخيرة خبر حادثة الاعتداء على طفلة ذات سبع سنوات على صفحات التواصل الاجتماعي، كما طالب الناشطون ان يأخذ القانون مجراه في هذه القضية.

حول هذه القضية صرح د. ديندار زيباري منسق التوصيات الدولية في حكومة اقليم كردستان: سيادة القانون والالتزام بمبادئ الانسانية تعتبر من اولويات حكومة الاقليم، فيما يتعلق بهذه القضية، و استنادا على معلومات الجهات المعنية وخاصة الشرطة و السلطات القضائية، بعد ان رفعت دعوى من قبل ذوي الطفلة القي القبض على خمسة اشخاص.

اضاف منسق التوصيات الدولية قائلاً: بعد اخذ الاجراءات القانونية من قبل الشرطة و الانتهاء من محضر القضية، تم إحالتها الى المحكمة الجنائية في اربيل لاختذ الاجراءات القانونية، في محكمة الجرائم و حسب القوانين والسلطات المسموحة لها تم اطلاق سراح المتهمين بكفالة، ولكن تم القاء القبض عليهم مرة اخرى، كما ان القضية قطعت مراحل عديدة بشكل قانوني حسب القوانين المعمولة في اقليم كردستان و ذلك تمهيدا لحسمها و اصدار الاحكام بحق الجناة.

منسق التوصيات الدولية اوضح ايضا: التحقيق مستمر بشكل دقيق من قبل الجهات المعنية وخاصة السلطات القضائية، وبعد جمع الادلة الكاملة سيتم اتخاذ القرار و الحكم على القضية. الجهات المعنية ملزمة بتطبيقها على المتهمين ومن دون استثناء .

حاليا كل الجهات المعنية تعمل لحسم لقضية فقد شكل السيد وزير الداخلية لجنة للتحقيق عن قرب في هذه القضية للطمأنينة من تنفيذ الإجراءات الكفيلة.

وفي نهاية تصريحه قال د. ديندار زيباري منسق التوصيات الدولية: بعد ثبوت ضلوع اي شخص في هذه القضية او قيام الجهات المعنية بالقضية بمخالفة ما اثناء عملية التحقيق مثل التهديد او ترهيب ذوي الضحية بالتنازل عن القضية او اغلاقها، سوف يتم معاقبة الفاعلين وفقا للقانون ايا كانوا، كما ان الجهات المعنية بحقوق الانسان مطلعون على تفاصيل عملية بدءا من رفع الدعوى و الاجراءات القانونية الاخرى التي قامت بها الجهات الحكومية و القضائية منذ البداية.